**المحور الثالث : مفهوم دراسة الجدوى الاقتصادية وأهميتها وأهدافها**

أن كفاءة المشروع الاقتصادي تقاس بمدى قدرة المشروع على تحقيق اقصى عائد ممكن وتحقيق الكفاءة الإنتاجية ومن ثم زيادة الحلقة الانتاجية فضلاً عن حسن استخدام الموارد المتاحة وتحقيق القيمة المضافة , تشكل دراسات الجدوى الاقتصادية أحدى الأدوات الهامة للتخطيط الاستراتيجي والتي انبثقت من صلب النظرية الاقتصادية لتكون أداة علمية ذات أهمية كبرى في صناعة القرارات الاستثمارية ، فالنظرية الاقتصادية تنظر إلى الموارد الاقتصادية المتاحة للاستثمار بانها نادرة نسبيا ،وهناك استخدامات متعددة عند توظيفها لإنتاج السلع والخدمات ، لهذا لابد من استخدامها بشكل امثل , ومن ثم تطرح مشكلة التخصيص والاختيار من بين البدائل المتاحة ، لذا كانت الحاجة إلى وجود علم لدراسة الجدوى الاقتصادية يضع المنهجية العلمية لاتخاذ القرارات الاستثمارية في ظروف تتسم بالمخاطر وعدم التأكد

**أولاً : تعريف دراسات الجدوى الاقتصادية**

على الرغم من تعدد المفاهيم حول مصطلح دراسة الجدوى إلا انه يتراوح مداها بين المفهوم الواسع الذي يشمل الدراسات التمهيدية والتفصيلية كافة والتي تتم على الفرص الاستثمارية منذ بحثها بوصفها فكرة استثمارية حتى الوصول إلى القرار النهائي بقبول الفرص أو رفضها حسب المعايير الاقتصادية ، اما المفهوم الأخر لدراسة الجدوى الاقتصادية فيتمثل بالمفهوم الضيق والذي يميز بين دراسات التعرف على الفرص الاستثمارية ودراسات الجدوى والتقييم .

وبغض النظر عن تعدد التقسيمات لمراحل جدوى المشروعات فان الهدف النهائي من ذلك كله هو الوصول إلى قرار قبول أو رفض الفرص الاستثمارية محل الدراسة ، الأمر الذي يحتم على متخذي قرار الاستثمار القيام مسبقا بمجموعة دراسات متكاملة لمعرفة جدوى الفرص الاستثمارية المتاحة من مختلف جوانبها وما يمكن أن تفرزه من آثار ونتائج على تنفيذها على المستوى الفردي والكلى .

وانطلاقاً من الهدف النهائي الذي تصبو اليه دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية وعلى ضوء ما سبق تعرف دراسة جدوى المشروعات الاقتصادية بأنها:

1. "تلك المجموعة من الدراسات التي تسعى إلى تحديد مدى صلاحية مشروع استثمارية او مجموعة من المشروعات الاستثمارية من جوانب عدة سواء أكانت سوقية أم فنية ام تمويلية أم اقتصادية أم اجتماعية ، وذلك تمهيداً لاختيار تلك المشروعات التي تحقق أعلى منفعة صافية ممكنة فضلاً عن عدد آخر من الأهداف " .
2. واضاف أخرون إلى مفهوم دراسات الجدوى بكونها "منهجية لإتخاذ القرارات الاستثمارية التي تعتمد على مجموعة من الأساليب والأدوات والاختبارات والأسس العلمية التي تقوم على المعرفة الدقيقة لاحتمالات نجاح أو فشل مشروع استثماري معين ، واختيار مقدرة هذا المشروع على تحقيق أهداف محددة تتمحور حول الوصول إلى أعلى عائد ومنفعة للمستثمر الخاص أو الاقتصاد الوطني أو لكليهما على مدى عمره الافتراضي".
3. و قد عرفت منظمة التنمية الصناعية للأمم المتحدة UNIDO دراسة الجدوى بانها " تلك الدراسة التي تحدد الطاقة الإنتاجية المشروع في موقع مختار ، باستخدام طريقة فنية محددة للإنتاج ملائمة للمواد الخام ، وبتكاليف استثمارية وتشغيلية مقررة وبإيرادات متوقعة تحقق عائداً محددا على الاستثمار ".

**ويمكن ايجاز مفهوم دراسات الجدوى من خلال دورها في :**

1. تقدير التدفقات النقدية الداخلة المتوقعة في صورة منافع مباشرة أو غير مباشرة وكذلك التدفقات النقدية الخارجة في صورة تكاليف و أعباء مباشرة وغير مباشرة بحيث توصلنا إلى تحديد صافي العائد على الاستثمار طوال عمر المشروع الافتراضي ومقارنته بالبدائل على اختلافها ذات العوائد الصافية الموجبة لاختيار أيها أفضل . والاختيار يؤدي إلى التضحية من وجهة نظر تكلفة الفرصة البديلة وهذا يعني وضع أولويات ثم اتخاذ قرار استثماري بالبديل الأفضل الذي يحقق اقصى عائد ممكن من الاستثمار.
2. استخدام تحليل الحساسية التي يبين مدى قدرة المشروع على تحمل مخاطر التغير في العديد من المتغيرات الاقتصادية وحتى السياسية والقانونية ، وذلك من خلال قياس درجة حساسية العوائد المتوقعة لتلك المتغيرات سواء أكان ذلك فيما يتعلق بالإيرادات أم التكاليف.
3. التعرف على القدرة الائتمانية للعملاء ، لذلك فهي اداة مهمة بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية المانحة للقروض للتعرف على مدى قدرة المشروع على تسديد القروض .
4. التنبؤ ووضع هامش الخطأ فيما يتعلق بالعديد من الجوانب كالتكلفة , وحجم الطلب المتوقع ، والأسعار التي يمكن استخدامها ، وبرد فعل المستهلك المحتمل تجاه المنتج أو الخدمة وتنميتها . واحتمالات ظهور بعض المبتكرات الفنية الحديثة في المستقبل واحتمالات تفضيل المستهلكين و غيرها من العوامل الاجتماعية بحيث تصل من خلال دراسة هذه العوامل إلى ما يسمى بالأخطار المحسوبة على أساس تحليل علمي لاحتمالات النجاح أو الفشل بدلا من تقبلها من دون دراسة .

**ثانياً : خصائص دراسة الجدوى الاقتصادية وأهدافها**

إن المكانة التي تحتلها دراسات الجدوى في عمليات صناعة القرارات الاستثمارية والتمويلية تجعلنا نتوقف عند ماهية هذه الأداة من خلال التعرف على خصائصها و التي تبرز جوانب في غاية الأهمية يمكن ، اذ يمكن القول بأن هذه الدراسات تعد لازمة وضرورية لكل انواع المشروعات مهما كانت أهدافها ، اذ تجدها مطلوبة للمشروعات العامة والمشروعات الخاصة ، وفي المشروعات الزراعية والصناعية و الخدمية ايضاً. كما يتوقف حجم هذه الدراسة وتكلفتها على حجم المشروع وطبيعة حجم الأموال المستثمرة فيه وتتميز مراحل دراسة الجدوى بالترابط والتكامل , فنتائج كل مرحلة تمثل مدخلات المراحل التي تتلوها ، ونظراً للجوانب المختلفة التي تسعى دراسات الجدوى إلى تحقيقها لإقرار مذي صلاحية المشروع فهي بحاجة إلى إشراك عدد كبير من الخبراء المتخصصين لإنجاز مثل هذه الدراسات من خلال توظيف مهاراتهم ومعارفهم الإدارية والتقنية والاقتصادية والتسويقية والمالية ...الخ.

إذ يلحظ المتتبع لتجارب البلدان النامية في هذا المجال إن من أهم أسباب ظهور المشروعات الفاشلة فيها أو ( ظهور ما يسمى بالصناعات الفاشلة ) يرجع في اغلب الأحيان إلى عدم اهتمام هذه البلدان بدراسات جدوى للمشاريع والغموض الذي يكتنفها حول تحديد أهدافها واحتياجاتها من الموارد

تتجلى أهمية دراسية الجدوى في صناعة القرار الاستثماري للعديد من الأطراف يمكن إيجازها على النحو الآتي:

* **بالنسبة للمستثمر الفرد**

تعد دراسة الجدوى أداة لاتخاذ القرار الاستثماري الرشيد ، فهي تساعد على الوصول إلى اختيار أفضل البدائل الاستثمارية باستخدام الموارد المتاحة أحسن استخدام ممكن ، كما أنها تجنب المستثمر المخاطر وتحمل الخسائر وضياع الموارد خاصة في المشروعات الكبيرة التي تُرصد لها موارد ضخمة وهي بذلك تمثل مرشداً للمستثمر على ضوء ما تحمله من نتائج ومعلومات خلال المراحل المختلفة لتنفيذ المشروع ويمكن الرجوع إليها في مختلف مراحل التنفيذ ، كما تساهم أيضا في تحديد الهيكل الأمثل لتمويل المشروع.

* **بالنسبة للبنك**

تساعد دراسة الجدوى البنك التعرف على ظروف البيئة واحوالها التي يعمل فيها المشروع من خلال المعلومات المتاحة ومراحل نمو تلك البيئة والتفاعل معها ، كما تجدر الاشارة الى ان هناك أوجه تشابه من أساليب التحليل الانمائي التي يقوم بها البنك بغرض منع الائتمان المصرفي واساليب التحليل دراسات الجدوى الاقتصادية والتي تتقاطع كلاهما في الوصول إلى التأكد من قدرة العميل على سداد القرض في المواعيد المحددة ( قياس الجدارة الائتمانية ) لهذا فالبنك لا يكتفي بالنظر إلى المعلومات التاريخية حول نشاط العميل ولكن يلجا الى استخدام أساليب التحليل التي تهتم بالمستقبل مثل الموازنات التخطيطية وتقدير التدفقات النقدية المستقبلية وبذلك تفيد دراسة الجدوى في تحجيم المخاطر عند اتخاذ قرارات الاقراض في المستقبل وترفع من درجة التأكد من إمكانية استرداد القرض في مواعيده ) .

* **بالنسبة للدولة**

أن القيام بتنفيذ بعض الفرص الاستثمارية من دون القيام بدراسة الجدوى يترتب عليه ضياع الموارد الاقتصادية ، وأمام الحاجات المتزايدة لأفراد المجتمع تساهم دراسة الجدوى في تحقيق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية على المستوى القومي وذلك بتحديد الفرص الاستثمارية المتاحة على المستوى الكلى ثم ترتيب تلك الفرص حسب أهميتها و اولويتها ، كما أن اختيار المشروعات ذات النفع العلم من طرف الدولة يستوجب وجود اسلوب يساعد على المفاضلة بين هذه المشروعات من خلال مجموعة من المعايير توفرها دراسة الجدوى ، وتعمل أيضا على تحديد علاقة المشروع محل الدراسة بغيره من المشروعات الأخرى لضمان تجانس الأهداف المحددة في الخطة التنموية ، وتشترط الدولة أيضا لمنح ترخيص لإقامة مشروع التأكد من أن الأعباء الاجتماعية الناتجة عن المشروع اقل ما يكون ، وان العوائد والمنافع الاجتماعية التي يحققها المشروع أكبر ما يمكن تحقيقه.

**المحور الخامس : أوجه الاختلاف بين التحليل المالي (التجاري) والتحليل الاقتصادي ( القومي) لدراسات الجدوى**

من الناحيتين النظرية والتطبيقية توجد نقاط عدة للاختلاف بين طبيعة دراسة الجدوى المالية ونتائجها ودراسة الجدوى القومية والتي من أهمها:

1. اختلاف طبيعة الأهداف والمعايير التي يتم الاحتكام اليها في تقييم نتائج المشاريع الاستثمارية المتاحة ، إذ يتم اختيار المشاريع التي تدر أقصي عائد في ظل أفضل استخدام للموارد ، ونظرا للندرة التي تتسم بها الموارد الاقتصادية كافة مع تعدد أوجه استخدامها فإن أهمية التقييم تظهر في كونه أداة للمفاضلة من بين الاستخدامات المختلفة للموارد المتاحة. وواضح أن الهدف الأساسي لهذا الاستخدام هو تحقيق الأهداف الأساسية للمجتمع ، وفي هذا المجال يظهر أسلوب التحليل الاجتماعي للتكلفة والعائد بوصفه أداة للمفاضلة بين المشروعات الاستثمارية إذ من خلاله يتم تقييم التكلفة والعائد من وجهة نظر المجتمع ويتم قبوله طالما زادت عوائده عن تكاليفه.
2. في تحليل الربحية التجارية تستخدم اسعار السوق بما فيها الضرائب والاعانات بوصفها اساساً لتحليل المنافع والتكاليف ، بينما في تحليل الربحية القومية (التحليل الاقتصادي ) يكون ضروريا تعديل بعض الاسعار لتعكس بصورة أكثر وضوحاً القيمة الاجتماعية والاقتصادية وهذه الأسعار المعدلة هي ما نطلق عليها اسعار الظل.
3. في التحليل الاقتصادي لا تفصل الفائدة عن رأس المال ولا تطرح من العادات الاجمالية نظراً لأنها من وجهة نظر هذا التحليل تمثل جزء من العائدات الكلية لراس المال الذي يتوفر للمجتمع بكامله. اما في التحليل المالي ( التجاري) فإن الفائدة التي تدفع للممولين الخارجين تعامل بوصفها أحد عناصر التكلفة التي يتحملها المستثمر.
4. في تحليل الربحية التجارية يتم علاج مسألة التفضيل الزمني للتدفقات عن طريق استخدام الفائدة السائدة في سوق المال ، بينما يتم ذلك في تحليل الربحية القومية عن طريق استخدام سعر الخصم الاجتماعي (السعر المعدل).
5. في الآونة الأخيرة تزايد الاهتمام بتقييم بنود الآثار الخارجية والجانبية ( مثل أثر المشروع في التلوث والضوضاء , وتشويه جمال الطبيعة , والامتداد العمراني . . . الخ ) ضمن بنود منافع المشروع المقترح وتكاليفه , ومن ثم إدخالها بوصفها عنصراً أساسياً عند التقييم والمفاضلة بين المشاريع سواء أكان ذلك من وجهة نظر دراسة الجدوى القومية أم الخاصة التي تلتزم بها بفعل القوانين والتعليمات الحكومية .
6. أن تحليل الربحية القومية يتضمن عمليات أكثر تعقيداً من تحليل الربحية التجارية ، ولهذا فإن الأساليب المستخدمة في تحليل الربحية التجارية قد لا تكون كافية في كثير من الأحيان لتحليل الربحية القومية ، لأنها لا تأخذ في نظرها منذ البداية سوى مصالح المستثمر ووجهة نظره من دون النظر إلى منافع المجتمع .